

Distr.  
GENERAL

TD/B/COM.2/73  
5 January 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك  
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

### وضع قواعد الاستثمار الدولي: الاتجاهات، والقضايا الناشئة، والآثار

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد<sup>(١)</sup>

#### موجز

تلقي هذه المذكرة الضوء على الاتجاهات التي ظهرت مؤخراً في اتفاقات الاستثمار الدولية وتركز على تطور معاهدات الاستثمار الثنائية - التي هي العمود الفقري لنظام وضع قواعد في مجال الاستثمار الدولي. ومن ثم تحدد، بالاستناد إلى تحليل للاتجاهات الأساسية في تطور معاهدات الاستثمار الثنائية، الآثار والتحديات العامة فيما يتعلق بتطور النظام الدولي لقواعد الاستثمار، في المستقبل، ولا سيما، بالنسبة للبلدان النامية.

(١) قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه نتيجة التأخير في تجهيزها.

## المحتويات

### الصفحة

٣	.....	مقدمة
٣	.....	أولاً - الاتجاهات الأخيرة التي حدثت في اتفاقات الاستثمار الدولية.
٤	.....	ألف - معاهدات الاستثمار الثنائية.
٧	.....	باء - معاهدات الازدواج الضريبي.
٨	.....	جيم - اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية.
١١	.....	دال - المنازعات بين المستثمر والدولة.
١٣	.....	ثانياً - تطور معاهدات الاستثمار الثنائية.
١٤	.....	ألف - أوجه التشابه والاختلاف فيما بين معاهدات الاستثمار الثنائية.
١٥	.....	باء - أوجه التجديد.
١٥	.....	١ - حماية الشواغل المتعلقة بالسياسة العامة.
١٦	.....	٢ - أوجه أخرى للتجديد.
١٧	.....	ثالثاً - التطبيقات والتحديات.
٢٠	.....	رابعاً - المضي قُدماً.

## مقدمة

١ - وُضعت معظم الأنظمة القانونية الدولية المتصلة بالعلاقة بين البلدان المضيفة والمستثمرين الدوليين على أساس ثنائي لانعدام معاهدة استثمار عالمية. والمعاهدات التي تضع ضمانات دنيا متصلة بمعاملة الاستثمار الأجنبي هي معاهدات قائمة منذ أكثر من قرنين<sup>(٢)</sup>. وقد ظهرت في النصف الأخير من القرن العشرين، معاهدات الاستثمار الثنائية كأول اتفاقات دولية تركز بشكل حصري على معاملة الاستثمار الأجنبي. وتُصنّف هذه المعاهدات، بالنظر إلى هيكلها القانوني المشابه وبالنظر كذلك للزيادة الكبيرة في أعدادها، على أنها أكثر الركائز الهامة في القانون الدولي المتصل بالاستثمار الأجنبي.

٢ - ويعود تاريخ إبرام معاهدات ثنائية بشأن تعزيز وحماية استثمارات مستثمرين من بلد طرف في معاهدة ما في أراضي بلد طرف آخر فيها، إلى عام ١٩٥٩، عندما وقعت جمهورية ألمانيا الاتحادية وباكستان على أول معاهدة استثمار ثنائية. ومنذ ذلك الوقت، احتفظت معاهدات الاستثمار الثنائية بمضمون موحد نسبياً لم يتغير بصورة ملحوظة باستثناء ما تم في الستينات من إدخال أحكام تتعلق بالمعاملة الوطنية وفض النزاعات بين المستثمر والدولة. ومن ناحية أخرى ومنذ أواسط التسعينات، أدى إدراج أحكام تتعلق بحماية الاستثمار، في اتفاقات استثمار دولية أخرى، ولا سيما اتفاقات التجارة الحرة وعرض عدد متزايد من منازعات الاستثمار على هيئات التحكيم بموجب أحكام تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة، إلى إدخال بعض التعديلات في الممارسة المتبعة في إبرام معاهدات الاستثمار الثنائية، مما أدى إلى تنوع أكبر من ذي قبل فيما بين هذه الاتفاقات.

٣ - وتسلط المناقشة الواردة أدناه الضوء على الاتجاهات الأخيرة في اتفاقات الاستثمار الدولية. ومن ثم تركز على تطور معاهدات الاستثمار الثنائية - ألا وهي العمود الفقري لنظام وضع قواعد في مجال الاستثمار الدولي. وبالاستناد إلى تحليل لأهم الاتجاهات في تطور هذه المعاهدات، تحدد مذكرة القضايا الآثار والتحديات العامة فيما يتعلق بالتطور المقبل لنظام وضع قواعد في مجال الاستثمار الدولي ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

## أولاً - الاتجاهات الأخيرة التي حدثت في اتفاقات الاستثمار الدولية

٤ - استمر في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ (تتوفر بيانات عن النصف الأول منه) الاتجاه الذي كان سائداً في السنوات الماضية نحو توسع وزيادة تعقيد عملية وضع قواعد الاستثمار الدولي على الصعيد الثنائي والإقليمي والأقليمي. كما يسهم النظام المتطور لقواعد الاستثمار الدولي في الإطار المواتي للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت نفسه، وبالنظر لزيادة تعقيد جو اتفاقات الاستثمار الدولية المتعدد الطبقات والأوجه، تزداد صعوبة تأمين استمرار اتساقها وعملها بفعالية.

---

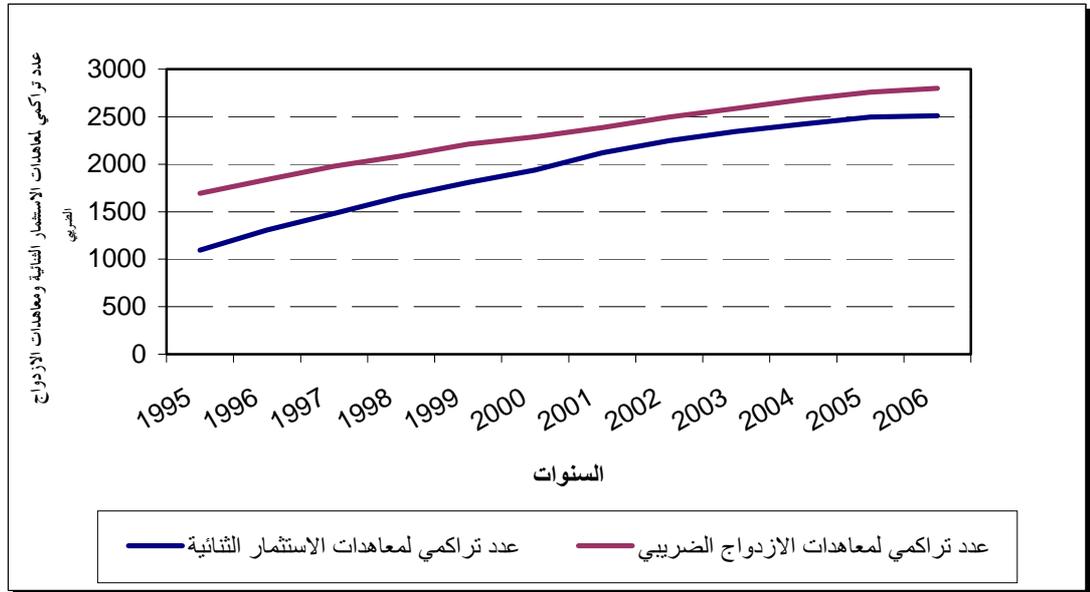
(٢) تتضمن أول معاهدة للصدقة والتجارة والملاحة أبرمت بين الولايات المتحدة وفرنسا في ١٩٨٨ أحكاماً تنظم معاملة الاستثمار الأجنبي.

## ألف - معاهدات الاستثمار الثنائية

٥- أبرمت في عام ٢٠٠٥ سبعون معاهدة استثمار ثنائية جديدة وأبرمت إحدى عشرة معاهدة أخرى في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٦، وبهذا بلغ العدد الإجمالي لمعاهدات الاستثمار الثنائية ذروة جديدة تمثلت في ٢٥٠٦ اتفاقات في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الشكل ١). وفي الوقت نفسه، استمر في عام ٢٠٠٥ تراجع عدد اتفاقات الاستثمار الثنائية المبرمة سنوياً، للسنة الرابعة على التوالي، وبدا وكأنه أكثر حدة في عام ٢٠٠٦.

٦- وأكثر من نصف معاهدات الاستثمار الثنائية الجديدة المبرمة، شاركت في إبرامه البلدان المتقدمة: وكانت بلجيكا - ولكسمبرغ وفنلندا أكثر البلدان نشاطاً للسنة الثانية على التوالي، حيث أبرمت فيما بينها تسع وخمس معاهدات استثمار ثنائية جديدة على التوالي. وأبرمت كل من ألمانيا وإسبانيا أربعة اتفاقات جديدة.

الشكل ١ - عدد معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي  
على أساس تراكمي، ١٩٩٥ - حزيران/يونيه ٢٠٠٦



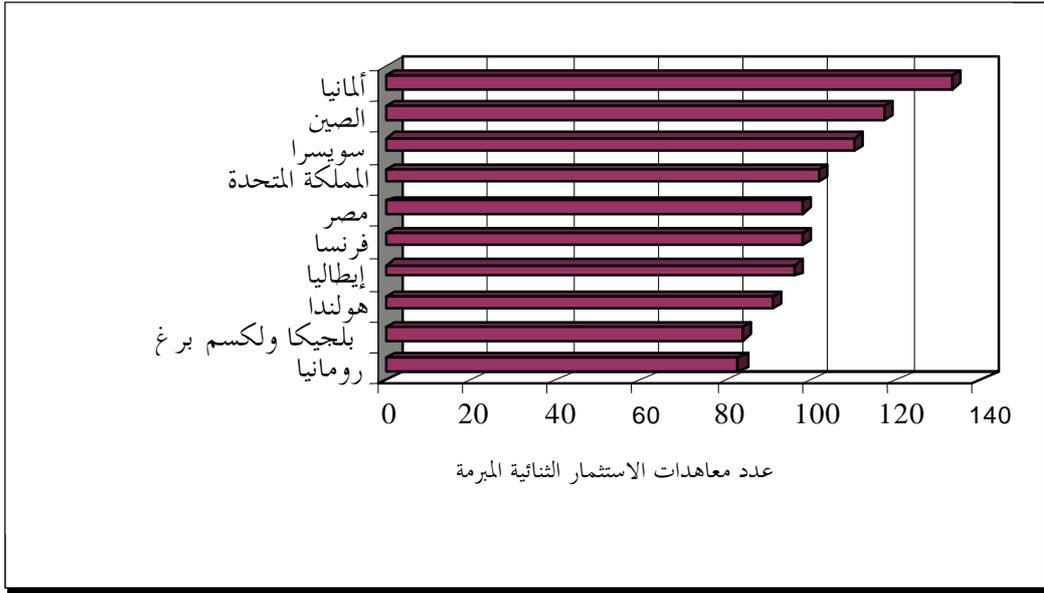
المصدر: الأونكتاد (www.unctad.org/iaa).

٧- وما انفكت مشاركة البلدان النامية في شبكة معاهدات الاستثمار الثنائية تتزايد، حيث إنها اشتركت في ٧١ اتفاقاً من بين الاتفاقات الجديدة البالغ عددها ٨١ اتفاقاً. ومع ذلك، انخفض عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة بين بلدان الجنوب من ٢٨ اتفاقاً أبرم في عام ٢٠٠٤ وحده إلى ٢٤ اتفاقاً أبرم في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٨- كما استمر الاتجاه نحو إعادة التفاوض بشأن المعاهدات القائمة، حيث شمل ذلك ما لا يقل عن ١٤ معاهدة استثمار ثنائية في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ومن ذلك أن ستة اتفاقات أعادت الصين التفاوض بشأنها مع بلجيكا - لكسمبرغ، والجمهورية التشيكية، والبرتغال، والاتحاد الروسي،

وسلوفاكيا، وإسبانيا. وأعدت ألمانيا التفاوض بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها مع مصر واليمن. وأكدت الصين من خلال مشاركتها النشطة موقفها كثاني بلد في العالم من حيث عدد معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها. وكانت بلجيكا - لكسمبرغ من بين أول عشرة بلدان وقعت على معاهدة استثمار ثنائية لأول مرة (الشكل ٢).

الشكل ٢ - الاقتصادات العشرة الأوائل الموقعة على معاهدات  
استثمار ثنائية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦



المصدر: الأونكتاد (www.unctad.org/iia).

٩- وفيما يخص التغطية الجغرافية، فإن البلدان الأوروبية (باستثناء جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة) أبرمت أكبر عدد من معاهدات الاستثمار الثنائية، حيث بلغ هذا العدد ٤٩ عقداً جديداً في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٠- وأبرمت البلدان الأفريقية، خلال نفس الفترة، ٢٤ معاهدة استثمار ثنائية وبذلك بلغ العدد التراكمي لمعاهدات الاستثمار الثنائية للمنطقة ٦٦٣ معاهدة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الجدول ١). وكانت تونس هي أكثر البلدان نشاطاً من بين البلدان الأفريقية حيث أبرمت ثلاثة اتفاقات جديدة، تلتها الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر والسودان حيث أبرمت كل منها معاهدين جديدين.

١١- وأبرمت البلدان الآسيوية ٣٥ معاهدة استثمار ثنائية في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وحزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبذلك أصبح العدد الإجمالي لمعاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها بلدان آسيا وأوقيانيا إلى ١٠٠٧ معاهدات حتى نهاية حزيران/يوليه ٢٠٠٦ (الجدول ١). وأبرمت أفغانستان معاهدها الثانية للاستثمار الثنائية في عام ٢٠٠٥ (مع ألمانيا)، في حين كانت الصين أكثر البلدان نشاطاً في المنطقة، حيث أبرمت ١١ معاهدة استثمار ثنائية جديدة. وأبرمت كل من تايلند وجمهورية كوريا ٤ معاهدات استثمار ثنائية جديدة.

١٢- كما كانت بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي نشيطة خلال هذه الأشهر الـ ١٨ حيث أبرمت ١٥ معاهدة استثمار ثنائية جديدة. وكان المكسيك أكثر البلدان نشاطاً في المنطقة، حيث أبرم أربع معاهدات استثمار ثنائية جديدة مع أستراليا وآيسلندا وبنما وإسبانيا. ووقعت أوروغواي على معاهدة استثمار ثنائية معدلة مع الولايات المتحدة، فحلت هذه المعاهدة محل اتفاق عام ٢٠٠٤ الذي كان أول اتفاق تفاوضت بشأنه الولايات المتحدة بالاستناد إلى نموذجها الجديد لمعاهدة الاستثمار الثنائية. وبلغ العدد الإجمالي لمعاهدات الاستثمار الثنائية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي ٤٦٦ معاهدة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الجدول ١).

١٣- ووقعت بلدان جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة على ١٨ معاهدة استثمار ثنائية في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد أُرست جمهورية صربيا والجبل الأسود السابقة وتيرة لإبرام المعاهدات في المنطقة من خلال إبرام خمسة اتفاقات جديدة مع قبرص والجمهورية العربية الليبية وسويسرا ومصر وليتوانيا. وبذلك أصبح العدد الإجمالي لمعاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها بلدان جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة ٦٧٤ معاهدة (الجدول ١).

### الجدول ١- اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة بحسب المناطق في الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والعدد التراكمي

اتفاقات استثمار دولية أخرى		معاهدات الازدواج الضريبي		معاهدات استثمار ثنائية		المنطقة
العدد التراكمي	حزيران/يونيه ٢٠٠٦	العدد التراكمي	حزيران/يونيه ٢٠٠٦	العدد التراكمي	حزيران/يونيه ٢٠٠٦	
٩٥	١٨	٩٨٥	٥٣	١٠٠٧	٣٥	آسيا وأوقيانوسيا
٦٧	١٠	٣٢٦	١٣	٤٦٦	١٥	أمريكا اللاتينية والكاربي
٣٦	٤	٤٤٤	٢٥	٦٦٣	٢٤	أفريقيا
٣٤	صفر	٥٨٨	٣٩	٦٧٤	١٨	بلدان جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة
						مذكرة
١٣٦	١٦	٢ ١١٨	٤٥	١ ٥١٦	٥٠	البلدان المتقدمة
١٩٧	٢٦	١ ٦٢٩	٧٨	١ ٨٨٩	٧١	البلدان النامية
٨٩	٩	٤٠٩	٣٥	٦٤٨	٢٤	فيما بين بلدان الجنوب
٣٦ <sup>(١)</sup>	٣	١٨٤	٥	٤٠١	١٨	أقل البلدان نمواً

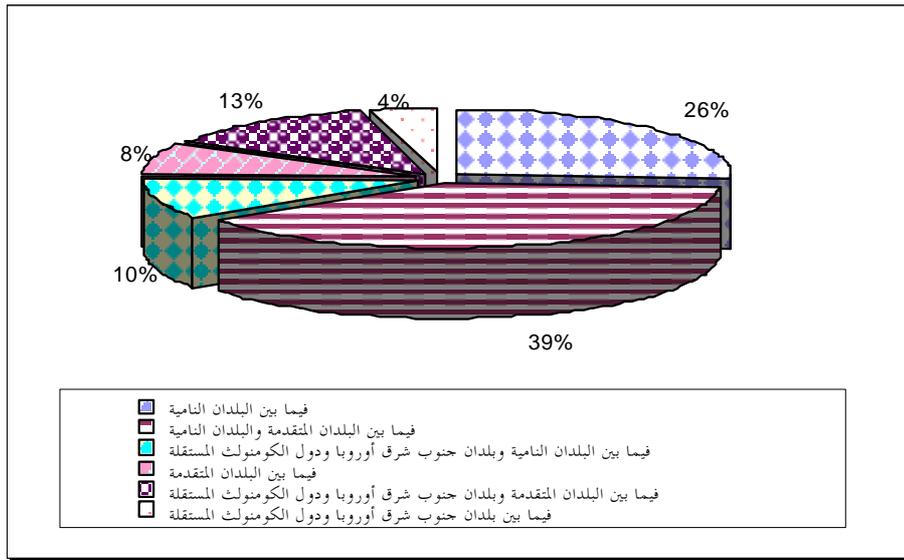
المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: الأرقام أعلاه هي نتيجة حساب مزدوج (أي أنه تم إدراج معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة بين بلدان من آسيا وأفريقيا في القائمة المتعلقة بالمنطقتين). ولذلك فإن صافي المجموع لكل فئة من اتفاقات الاستثمار الدولية هو أقل من مجموع الأرقام الواردة أعلاه.

(أ) يتضمن هذا العدد اتفاقات أبرمتها مجموعات إقليمية فيها عضو أو أكثر من أقل البلدان نمواً.

١٤- ومن حيث المجموعات القطرية، لا يزال العدد الأكبر من اتفاقات الاستثمار الثنائية يُبرم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وعلى الرغم من أن الاتفاقات المبرمة سابقاً تكاد تنحصر في هذه الفئة، فإن عدداً متزايداً من معاهدات الاستثمار الثنائية يتعلق الآن ببلدين اثنين من البلدان النامية (الشكل ٣). وقد ارتفع في السنوات الخمس الأخيرة نصيب مثل هذه الاتفاقات فوصل إلى الضعف تقريباً (١٤ في المائة إلى ٢٦ في المائة).

الشكل ٣- مجموع معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بحسب المجموعة القطرية



المصدر: الأونكتاد (www.unctad.org/iaa).

### باء - معاهدات الازدواج الضريبي

١٥- بلغ عدد معاهدات الازدواج الضريبي الجديدة المعقودة في عام ٢٠٠٥ زهاء ٧٨ معاهدة وأضيف إلى هذا العدد ٤١ معاهدة في الأشهر الستة الأولى لعام ٢٠٠٦ وبذلك أصبح العدد الإجمالي لمعاهدات الازدواج الضريبي ٢٧٩٩ في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الشكل ١). وكانت تركيا خلال فترة الثمانية عشر شهراً هذه، أكثر البلدان نشاطاً، حيث أبرمت ثمان معاهدات جديدة في مجال الازدواج الضريبي وتلتها المغرب وإسبانيا اللتان أبرمت كل منهما سبع معاهدات جديدة.

١٦- ومن حيث التغطية الإقليمية، فإن البلدان الأفريقية أبرمت ٢٥ معاهدة جديدة في مجال الازدواج الضريبي في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وبذلك بلغ العدد الإجمالي لمعاهدات الازدواج الضريبي التي أبرمتها بلدان هذه المنطقة ٤٤٤ (الجدول ١). وفضلاً عن ذلك، كانت المغرب وجنوب أفريقيا ومصر وسيشيل من بين أكثر البلدان نشاطاً فيما يتعلق بعدد معاهدات الازدواج الضريبي المبرمة.

١٧- وكانت البلدان الآسيوية نشيطة بصفة خاصة، خلال هذه الفترة، حيث أبرمت ٥٣ معاهدة جديدة في مجال الازدواج الضريبي. وبذلك بلغ العدد التراكمي لمعاهدات الازدواج الضريبي في آسيا ٩٨٥ معاهدة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦. واحتلت تركيا مركز الصدارة في المنطقة حيث أبرمت ثماني معاهدات في مجال الازدواج الضريبي تلتها الهند وباكستان اللتان أبرمت كل منهما ٥ معاهدات جديدة.

١٨- وأبرمت بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي ١٣ معاهدة جديدة في مجال الازدواج الضريبي في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وبذلك بلغ العدد الإجمالي لمعاهدات الازدواج الضريبي ٣٢٦ معاهدة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وكانت شيلي أكثر البلدان نشاطاً في هذه المنطقة للسنة الثانية على التوالي حيث أبرمت ثلاث معاهدات جديدة.

١٩- وأبرمت بلدان جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة ٣٩ معاهدة في مجال الازدواج الضريبي في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وتموز/يوليه ٢٠٠٦، وبذلك أصبح العدد الإجمالي لمعاهدات الازدواج الضريبي التي أبرمتها بلدان هذه المنطقة ٥٨٨ معاهدة. وكانت كرواتيا أكثر البلدان نشاطاً حيث أبرمت خمسة اتفاقات جديدة بينما أبرمت كل من أذربيجان وجمهورية صربيا والجبل الأسود أربع معاهدات جديدة.

٢٠- ومن أصل جميع معاهدات الازدواج الضريبي المبرمة في عام ٢٠٠٥ وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٦ كان ما نسبته نحو ٣١ في المائة معاهدات أبرمت فيما بين البلدان النامية، بينما كانت نسبة المعاهدات التي أبرمت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ٢١ في المائة. وهذا يشكل تطوراً هاماً، لأن معاهدات الازدواج الضريبي كانت ترم في السابق بصورة رئيسية فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. واستأثرت معاهدات الازدواج الضريبي المبرمة فيما بين البلدان المتقدمة النمو بنسبة لا تتجاوز ١١ في المائة (بعد أن سجلت في عام ٢٠٠٤ نسبة ٢٩ في المائة).

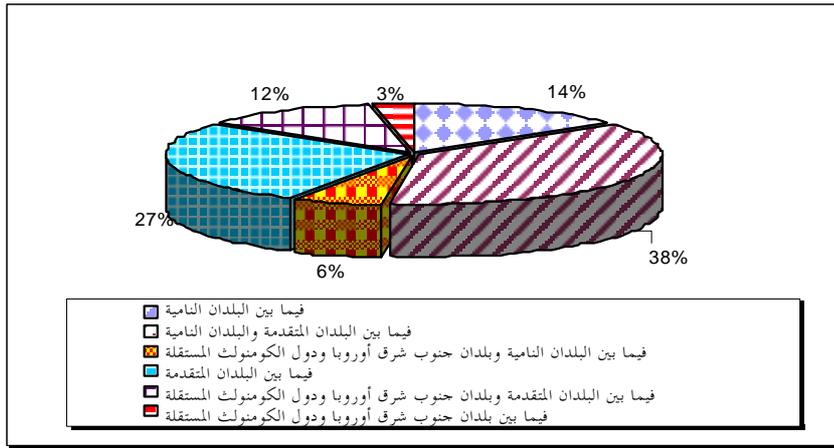
٢١- وظل التوزيع الإقليمي لجميع معاهدات الازدواج الضريبي المبرمة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (بحسب المجموعة القطرية) دون تغيير إلى حد ما بالمقارنة مع عام ٢٠٠٤ (الشكل ٤). واستأثرت المعاهدات المبرمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً من جميع معاهدات الازدواج الضريبي. ومع ذلك، فإن نصيب معاهدات الازدواج الضريبي المبرمة فيما بين البلدان المتقدمة هو أعلى بكثير مما هو الحال بالنسبة لمعاهدات الاستثمار الثنائية وهو أمر يمكن تفسيره بواقع أن الازدواج الضريبي يطرح تحدياً أكبر في هذه البلدان من التحدي الذي يطرحه الخطر السياسي.

### جيم - اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية

٢٢- استمر في عام ٢٠٠٥ وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٦ الاتجاه الذي كان سائداً في السنوات الماضية فيما يتعلق بإرساء قواعد للاستثمار الدولي تشكل جزءاً من اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية، وإن كان ذلك

بوتيرة أبطأ من عام ٢٠٠٤<sup>(٣)</sup>. وتعكس الزيادة في اتفاقات التجارة التفضيلية، في جزء منها، الإرادة السياسية لعدد من البلدان لتوثيق التعاون الاقتصادي. ولذلك فإن هذه البلدان قد تفضل معاهدة شاملة تغطي التجارة والاستثمار (ويجتمل أيضاً تغطيتها لمجالات أخرى) في آن معاً. ومن منظور تعزيز الاستثمار، فإن البلدان المضيفة المحتملة قد ترى أيضاً أحكام الحماية ضمن إطار قانوني أوسع كوسيلة لزيادة قدرتها على جذب مستثمرين محتملين.

#### الشكل ٤ - مجموع معاهدات الازدواج الضريبي المبرمة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بحسب المجموعة القطرية



المصدر: الأونكتاد.

٢٣ - بالإضافة إلى التجارة والاستثمار، يمكن لاتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية أن تغطي الخدمات، والملكية الفكرية، والمنافسة، والعمالة، والبيئة، والمشتريات الحكومية، والدخول المؤقت لرجال الأعمال، والشفافية، في جملة أمور أخرى. وهذه التغطية الواسعة تثبت وجود اتجاه لتوخي نهج متكامل عند تناول قضايا مترابطة في وضع قواعد في مجال الاستثمار الدولي (الأونكتاد 2006a).

٢٤ - وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وتموز/يوليه ٢٠٠٦، أبرم ٢٦ اتفاقاً من اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية اشترك في إبرامها ٣٩ بلداً، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للاتفاقات المتصلة بالاستثمار ٢٤٤ اتفاقاً حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الشكل ٥). وكانت البلدان الآسيوية هي أكثر البلدان نشاطاً من بين بلدان المناطق النامية، حيث استأثرت بنسبة ٣٨ في المائة من مجموع اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية المبرمة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تلتها أمريكا اللاتينية التي استأثرت بنسبة ٢٦ في المائة ثم أفريقيا وبلدان جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، حيث استأثرت كل منها بنسبة ١٤ في المائة. وفي المجموع، استأثرت البلدان

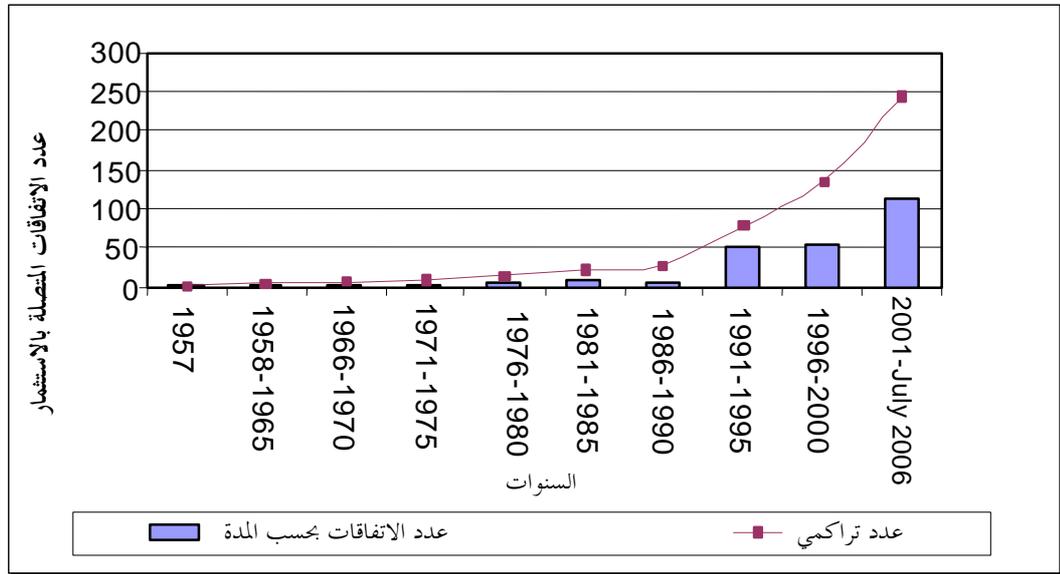
(٣) تظهر هذه الاتفاقات بمسميات شتى، منها "اتفاق للتجارة الحرة"، أو "اتفاقات الشراكة الاقتصادية الأوثق"، أو "اتفاق تكامل اقتصادي إقليمي"، أو "اتفاق إطاري للتعاون الاقتصادي". للاطلاع على تحليل مفصل، انظر الأونكتاد (2006a) UNCTAD.

النامية بنسبة ٧٩ في المائة من شبكة اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية في حين استأثرت البلدان المتقدمة بنسبة ٥٤ في المائة من الاتفاقات. كما ازدادت اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية المرمة بين بلدان الجنوب حيث بلغت ٨٩ اتفاقاً في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الجدول ١).

٢٥- وعلى حين يظل العدد الإجمالي لاتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية قليلاً بالمقارنة مع عدد معاهدات الاستثمار الثنائية (أي بنسبة أقل عن ١٠ في المائة)، فإنه تضاعف تقريباً خلال الخمس سنوات الماضية. وفضلاً عن ذلك، كان هناك منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قيد التفاوض، ما لا يقل عن ٦٨ اتفاقاً اشتركت فيه ١٠٦ بلدان. ويؤثر هذا إلى حدوث زيادة أكبر في عدد هذه المعاهدات في المستقبل القريب.

٢٦- ومن بين أكثر معاهدات التجارة والاستثمار التفضيلية أهمية المرمة في عام ٢٠٠٥ وأوائل ٢٠٠٦ اتفاق التجارة الحرة المرمة بين جمهورية كوريا وسنغافورة، واتفاق الشراكة الاقتصادية المرمة بين اليابان وماليزيا، واتفاق التعاون الاقتصادي الشامل بين الهند وسنغافورة، واتفاقات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكل من عمان وبيرو وكولومبيا. وترتّب هذه المعاهدات أموراً منها التزامات على الأطراف المتعاقدة تتعلق بقبول وحماية الاستثمار الأجنبي. ونطاق الالتزامات الحمائية المنصوص عليه في تلك الاتفاقات مماثل لنظيره في معاهدات الاستثمار الثنائية، بما في ذلك فيما يتعلق بتسوية المنازعات.

الشكل ٥ - نمو اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية، ١٩٥٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (عددها)



المصدر: الأونكتاد.

٢٧- أرست اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية الأخرى المبرمة في عام ٢٠٠٥ وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٦ إطاراً للتعاون بين الأطراف المتعاقدة، لا غير. وأحد الأمثلة هو الاتفاق الإطاري المتعلق بالتعاون

الاقتصادي الشامل بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وجمهورية كوريا. وينص هذا الاتفاق على أشكال ومجالات محددة للتعاون لتشجيع على الاستثمار وبنشئ إطاراً مؤسسياً لمتابعة قضايا الاستثمار ويحدد أطراً زمنية للشروع في مفاوضات مقبلة بشأن تحرير الاستثمار و/أو الحماية. ومن الأمثلة الأخرى الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وكامبوديا، وهو اتفاق ينشئ إطاراً مؤسسياً في شكل مجلس لتحديد فرص الاستثمار وينظر في الحاجة إلى إبرام اتفاقات جوهرية للتجارة والاستثمار في المستقبل.

٢٨- وتتيح هذه الأنواع المختلفة من المعاهدات للبلدان طائفة واسعة من الخيارات لتشجيع وحماية تدفقات الاستثمار الدولي، ولإظهار مستويات التطور الاقتصادي المحددة التي بلغت.

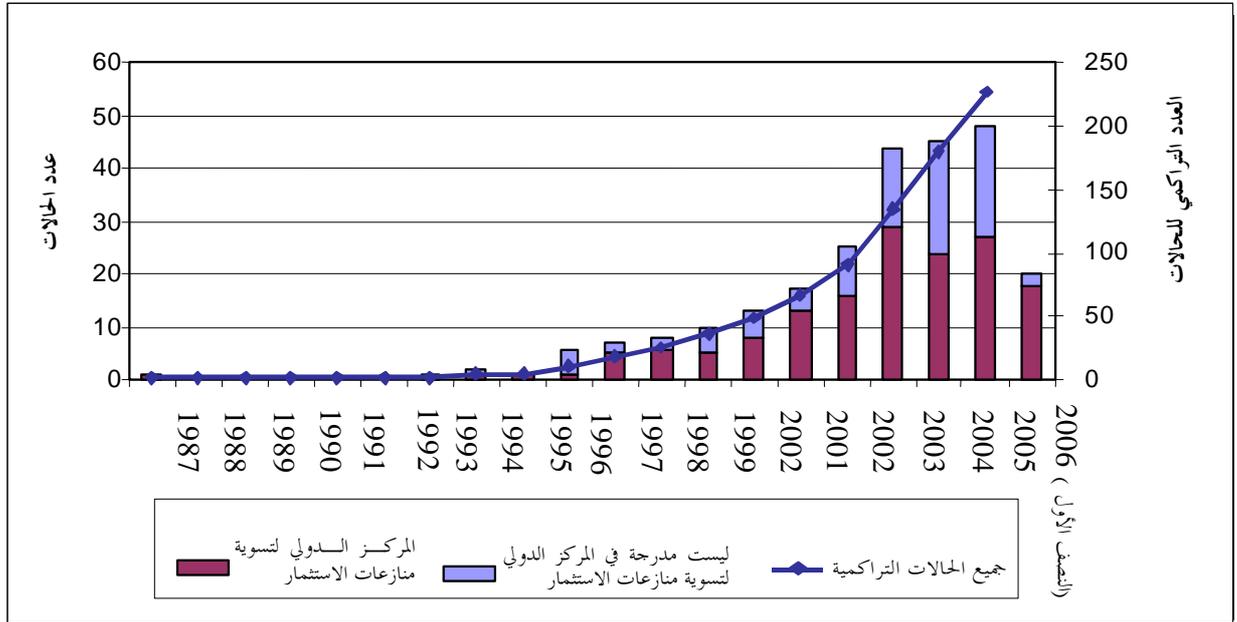
### دال - المنازعات بين المستثمر والدولة

٢٩- ازداد في عام ٢٠٠٥ عدد القضايا المعروفة لتسوية المنازعات قائمة على معاهدات ناشئة بين المستثمر والدولة، إلى ٥٠ قضية، وتم في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ رفع ٢٠ قضية أخرى، وبذلك وصل العدد الإجمالي للقضايا المرفوعة المعروفة لتسوية المنازعات القائمة على معاهدات ذروة جديد تمثلت في ٢٤٨ قضية حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الشكل ٦)<sup>(٤)</sup>. وسجل عام ٢٠٠٥ أكبر زيادة سنوية في عدد القضايا المرفوعة ولكن الرقم المسجل في عام ٢٠٠٦ يشير، فيما يبدو، إلى حدوث تباطؤ في الزيادة المشهودة التي حدثت مؤخراً في القضايا المرفوعة لتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة. ومن بين مجموع القضايا البالغ عددها ٢٤٨ قضية، رُفعت ١٥٦ قضية أمام المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار. ورُفعت ٦٥ قضية لفض المنازعات في إطار قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي و١٨ قضية أمام غرفة التجارة في ستكهولم و٤ قضايا أمام غرفة التجارة الدولية و٤ قضايا أمام هيئة تحكيم متخصصة. وتعلقت القضية المتبقية بمركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي. وعلى الرغم من أن أحكام التحكيم ساعدت بصفة عامة في توضيح معنى ومضمون أحكام معاهدات فردية، فإن بعض القرارات غير المتسقة التي صدرت في السنوات الأخيرة أدت إلى ظهور حالات من عدم اليقين. فمثلاً، توصلت محاكم التحكيم إلى استنتاجات متضاربة فيما يتعلق بنطاق إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة، والآثار القانونية المترتبة على ما يسمى بالشرط الجامع، واحترام ما يسمى بفترات التهدة ونطاق شرط الدولة الأكثر رعاية<sup>(٥)</sup>.

(٤) هذا العدد لا يتضمن قضايا يكون فيها الطرف قد أشار إلى نيته بتقديم طلب للتحكيم دون أن يكون قد بدأ بعد بالتحكيم (الإخطار بالنية)؛ وإذا ما قُدمت هذه القضايا إلى التحكيم فإن عدد الحالات المعلقة سيزداد.

(٥) انظر UNCTAD (2005a); Schreuer (2006) (بالإشارة إلى الأحكام ذات الصلة).

الشكل ٦- قرارات التحكيم المعروفة بشأن معاهدات الاستثمار (عدد تراكمي  
للدعاوى المرفوعة والجديدة، ١٩٨٧- حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦)



المصدر: الأونكتاد.

٣٠- وثمة ٦١ دولة على الأقل - من بينها ٣٧ بلداً نامياً و ١٤ بلداً متقدماً و ١٠ بلدان من جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، واجهت تحكيمياً يتعلق بمعاهدات استثمار. ورُفعت ٤٢ قضية ضد الأرجنتين، ٣٩ قضية منها تتعلق جزئياً على الأقل بالأزمة المالية التي يمر بها البلد. وعدد القضايا المرفوعة ضد الأرجنتين بلغ في عام ٢٠٠٣ الذروة بـ ٢٠ قضية. وتحتل المكسيك المرتبة الثانية من حيث عدد القضايا المرفوعة ضدها، أي ١٨ قضية معظمها يندرج في إطار اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا)، ويندرج عدد قليل منها في إطار معاهدات استثمار ثنائية متنوعة. وواجهت الولايات المتحدة والجمهورية التشيكية أيضاً عدداً كبيراً من الدعاوى (١١ دعوى لكل منهما). ويتصدر القائمة أيضاً كندا (بتسع قضايا) والهند (بتسع قضايا) واكوادور (بثمانى قضايا) ومصر (بثمانى قضايا) وجمهورية مولدوفا (بثمانى قضايا) وبولندا (بسع قضايا) ورومانيا (بسع قضايا) والاتحاد الروسي (بسع قضايا).

٣١- وتم في عام ٢٠٠٥ وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٦<sup>(٦)</sup> إصدار عدد من قرارات التحكيم والقرارات الهامة. وهي تفسر العناصر الرئيسية لحماية الاستثمار مثل مبدأ المعاملة المنصفة والمتكافئة<sup>(٧)</sup> والمعايير الدنيا للمعاملة

(٦) انظر أيضاً الأونكتاد (forthcoming a, 2005b).

(٧) أريكوباء. فاء. ضد بولندا، حكم جزئي، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ شركة نوبل فنتوراس ضد رومانيا، قضية رقم ARB/01/11، في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، حكم صادر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛ وازوريكس ضد جمهورية الأرجنتين، قضية رقم ARB/01/12، في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، حكم صادر في ٢٠٠٦.

موجب القانون الدولي<sup>(٨)</sup> ومعيار الحماية والأمن التامين<sup>(٩)</sup> ونطاق مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية<sup>(١٠)</sup> والمقصود من مصطلح "في ظروف مماثلة" بالارتباط مع مبدأ عدم التمييز<sup>(١١)</sup>، وموضوع المصادرة النظامية<sup>(١٢)</sup>، والأثر المترتب على ما يسمى بالشرط الجامع<sup>(١٣)</sup>، ومفهوم "السيطرة الفعالة"، والمقصود بشرط القبول الذي يُسمح بموجبه بالاستثمار الأجنبي رهناً بقوانين البلد المضيف<sup>(١٤)</sup>. أما الأحكام الأخرى التي صدرت في عام ٢٠٠٥ فقد تناولت تعريف مصطلح "الاستثمار" والمقصود "بفترة التهدئة" قبل الشروع في التحكيم<sup>(١٥)</sup>.

## ثانياً - تطور معاهدات الاستثمار الثنائية

٣٢- لا تزال معاهدات الاستثمار الثنائية، إلى حد كبير، هي أكثر الصكوك القانونية الدولية المبرمة لتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي، على الرغم من الزيادة التي حدثت مؤخراً في عدد معاهدات الازدواج الضريبي. ولا تزال معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة منذ أواخر التسعينات تشبه في هيكلها ومضمونها معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمت قبل ذلك (الأونكتاد forthcoming b). ومع ذلك، فإن كون معظم معاهدات الاستثمار الثنائية تتناول أساساً نفس القضايا لا يعني أنها تقوم على نفس المنطق أي أن جميع الاتفاقات تقدم نفس القدر من حماية الاستثمار أو أنها تطورت باتباع نمط متسق خلال العقد الماضي. وبدلاً من ذلك، فإن الزيادة الهائلة في معاهدات

---

(٨) ميثانيكس ضد الولايات المتحدة، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي، حكم نهائي صادر في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

(٩) أريكو باء. فاء. ضد بولندا، حكم جزئي صادر في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

(١٠) قضية بلاما كونسورتيوم المحدودة ضد بلغاريا، والقضية رقم ARB/03/24، في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، قرار بشأن الولاية القضائية، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ وتيلنور موبيل للاتصالات أي أس ضد جمهورية هنغاريا، والقضية رقم ARB/04/15 في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، حكم التحكيم الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

(١١) ميثانيكس ضد الولايات المتحدة، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، حكم نهائي صادر في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) إمريغليو أس. ب. أ. ضد جمهورية باكستان الإسلامية، قضية رقم ARB/03/3، في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، قرار بشأن الولايات القضائية، صادر في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥؛ أريكو باء. فاء. ضد بولندا، حكم جزئي صادر في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، شركة نوبل فينتوراس ضد رومانيا قضية ARB/01/11، في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، حكم صادر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(١٤) أغواس ديل توناري ضد جمهورية بوليفيا، قضية رقم ARB/02/3 في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، قرار بشأن الولايات القضائية صادر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(١٥) تجمع كونسورسيو آل. أي. أس. أي ضد الجزائر، قضية رقم ARB/03/8، في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، الحكم الصادر في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ بيندار انسات توريزم تيكارت في سانايي أي. أس. ضد جمهورية باكستان الإسلامية، ARB/03/29، في إطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، قرار بشأن الولايات القضائية، صادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

الاستثمار الثنائية التي حدثت خلال العقد الماضي أدت إلى اتباع طائفة أوسع نطاقاً من النهج فيما يتعلق بالجوانب الفردية لمضمون هذه الاتفاقات. وقد أدخل عدد قليل من معاهدات الاستثمار الثنائية قدراً من التعديلات المهمة. وانعكست هذه التطورات في معاهدات الاستثمار الثنائية، أيضاً، في فصول الاستثمار المدرجة في اتفاقات التجارة الحرة وغيرها من اتفاقات التكامل الاقتصادي الأخيرة (UNCTAD, 2006a).

### ألف - أوجه التشابه والاختلاف فيما بين معاهدات الاستثمار الثنائية

٣٣- من العناصر الجوهرية الممكن الوقوف عليها في معظم معاهدات الاستثمار الثنائية أحكام تتعلق بنطاق التطبيق، ودخول الاستثمار وتأسيسه، والمعاملة المنصفة والمتكافئة، والمعاملة الوطنية، والمعاملة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية، ونزع الملكية والتعويض، وتحويل الأموال وتسوية المنازعات سواء بين الأطراف المتعاقدة أو فيما بين الطرف المتعاقد والطرف المستثمر<sup>(١٦)</sup>. بيد أن معاهدات الاستثمار الثنائية التي تم التفاوض بشأنها خلال العقد الماضي اتبعت نهجاً متنوعاً تتعلق بجوانب محددة لتشجيع وحماية الاستثمار على الرغم من أنها تتضمن أحكاماً تعالج أساساً نفس القضايا. ويمكن التمييز بين نموذجين.

٣٤- تتبع الغالبية العظمى من معاهدات الاستثمار الثنائية التي تم التفاوض بشأنها خلال العقد الماضي النموذج التقليدي "للقبول"، وفي ذلك استمرار للاتجاه الذي كان قائماً في أواسط التسعينات. وهذه الاتفاقات لا تنطبق على الاستثمار إلا بعد أن يكون قد سُمح له في البلد المضيف وفقاً للقوانين والأنظمة الداخلية لهذا البلد. وهناك ضمن هذه المجموعة من معاهدات الاستثمار الثنائية، اختلافات هامة تتعلق بدرجة الدقة التي يتسم بها العديد من الالتزامات الرئيسية المطبقة على الاستثمارات الموظفة. وتقدم أقلية من معاهدات الاستثمار الثنائية حماية قليلة نسبياً للاستثمار الأجنبي. فمثلاً، لا تنطوي معاهدات الاستثمار الثنائية هذه على المعاملة الوطنية حتى بعد قبول الاستثمار وفقاً لقوانين وأنظمة الدولة المضيفة. وفي معاهدات استثمار ثنائية أخرى تدخل في نفس هذه الفئة، فإن معايير مثل حرية تحويل الأموال أو حتى المعاملة المنصفة والمتكافئة تخضع لتشريعات محلية تؤدي إلى إضعاف طابع الإلزام في التعهدات المعقودة بموجب معاهدات الاستثمار الثنائية.

٣٥- وهناك فئة أخرى - صغيرة نسبياً - من معاهدات الاستثمار الثنائية تفرض درجة أعلى من الانضباط على الأطراف المتعاقدة بالمقارنة مع الفئات السابقة. وهذه الاتفاقات موجهة إلى تحرير الاستثمار وحمايته في آن واحد. وتتضمن معاهدات الاستثمار الثنائية هذه، بالإضافة إلى انطباقها على الاستثمارات في مرحلة ما قبل توظيفها وما بعده، التزامات بشأن قضايا محددة لا تكون في معظم الأحيان مشمولة بمعاهدات تستند إلى نموذج "القبول"، مثل شروط الأداء وموظفي الإدارة العليا، وفي عهد قريب، الشفافية. وهذه هي معاهدات الاستثمار الثنائية التي تفاوضت بشأنها الولايات المتحدة منذ الثمانينات، وكندا بعد منتصف التسعينات، واليابان في بداية هذا القرن. وأبرمت هذه البلدان طوال السنوات العشر الماضية أكثر من ٤٠ معاهدة استثمار ثنائية جديدة تنطوي على معاملة وطنية ومعاملة بموجب شرط الدولة الأكثر

---

(١٦) من الصعب تقديم تعريف مفصل للشكل النموذجي لمعاهدة استثمار ثنائية تقليدية. وللاطلاع على تحليل مفصل لهذا الشكل، انظر الأونكتاد (١٩٩٨).

رعاية في مرحلة ما قبل توظيف الاستثمار. ومع ذلك، وبالنظر إلى أنه تم خلال هذه الفترة التفاوض بشأن أكثر من ٠٠٠ اتفاق، فإن معاهدات الاستثمار الثنائية هذه لا تزال تشكل أقلية قليلة.

٣٦- وعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة لاتفاقات الاستثمار الثنائية تواصل استخدام لغة تقليدية في صياغة المعاهدات، فإن عدداً متزايداً من الاتفاقات يتضمن عناصر جديدة (انظر الفرع بء أدناه). وعلى الرغم من هذه التطورات الجديدة، هناك اتجاه واضح نحو تعزيز المضمون الأساسي للأحكام الرئيسية لمعاهدات الاستثمار الثنائية. ويدعم هذا النهج بصورة أكبر العدد المتزايد للسوابق القضائية التي تفسر معاهدات الاستثمار الثنائية هذه، وإن كانت قرارات التحكيم الصادرة غير متسقة دائماً.

#### باء - أوجه التجديد

٣٧- حدثت بعض التطورات الرئيسية في السنوات القليلة الأخيرة، على النحو المشار إليه أعلاه، على الرغم من أن معظم اتفاقات الاستثمار الثنائية تتميز بهياكل أساسية ومضامين مماثلة. وباستثناء الفئة الأولى التالية ("حماية الشواغل المتعلقة بالسياسة العامة")، فإن جميع أشكال التجديد الأخرى تقتصر أساساً على معاهدات الاستثمار الثنائية التي تبرمها بلدان قليلة منها كندا وكولومبيا واليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة.

#### ١ - حماية الشواغل المتعلقة بالسياسة العامة

٣٨- إزاء خلفية المناقشة المستمرة حول تحقيق توازن بين حقوق وواجبات كل من المستثمرين والبلدان المضيفة، يؤكد عدد متزايد من البلدان في ما يُبرمه من معاهدات استثمار ثنائية على أن السعي إلى حماية الاستثمار ينبغي ألا يكون على حساب شواغل أخرى مشروعة للجمهور. ولهذا الغرض، أزداد اللجوء إلى استثناءات عامة تدرج في المعاهدات، ومن ثمّ يتم حماية حق البلد المضيف في سنّ أنظمة - وإن لم تكن تتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في معاهدات الاستثمار الثنائية. وإلى جانب المجالات "التقليدية" التي تشكل فيها مثل هذه الاستثناءات سمة شائعة من سمات معاهدات الاستثمار الثنائية، منذ سنوات عديدة - ولا سيما فرض الضرائب والتكامل الاقتصادي الإقليمي<sup>(١٧)</sup>. فإن عدداً متزايداً من الاتفاقات يستثنى اليوم أيضاً من نطاق معاهدات الاستثمار الثنائية - سواء كان ذلك استثناءً كاملاً أو جزئياً - تدابير البلد المضيف المتعلقة بمجالات متنوعة مثل الأمن الأساسي والنظام العام، وحماية الصحة، والأمن والموارد الطبيعية، والتنوع الثقافي، والتدابير الاحتياطية المتعلقة بالخدمات المالية. وهذه الاستثناءات توضح نطاق القيم عند وضع سياسات الأطراف المتعاقدة وتخضع حماية الاستثمار لهذه الأهداف الرئيسية الأخرى المتعلقة بالسياسة العامة.

---

(١٧) للاطلاع على مناقشة مفصلة لهذه المسألة، انظر الأونكتاد (٢٠٠٥).

٣٩- وانتشار الاستثناءات العامة لا يتبع نمطاً إقليمياً خاصاً. بل إن الزيادة في الاستثناءات العامة التي تدرج في معاهدات الاستثمار الثنائية تمثل اتجاهاً عالمياً (UNCTAD forthcoming b). ومع ذلك، فإن بعض البلدان تركز أكثر من غيرها على حماية أهداف محددة للسياسة العامة<sup>(١٨)</sup>.

٤٠- وبدلاً من استخدام استثناءات عامة، أدرجت معاهدات استثمار ثنائية أخرى لغة إيجابية - وذلك إما في دياحة المعاهدة أو في أحكام خاصة ترد في صلب النص - تستهدف تعزيز التزامات الأطراف المتعاقدة بتأمين قيم محددة ولا سيما حماية الصحة، والأمن، والبيئة والنهوض بحقوق العمل المعترف بها دولياً. وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب له آثار قانونية تختلف عن الآثار المترتبة على إدراج استثناء إلا أن هذه الآثار، ترسل نفس الإشارة السياسية بأن الأطراف المتعاقدة لا تضع حماية الاستثمار فوق أهداف هامة أخرى تتعلق بالسياسة العامة. ومرة أخرى، فإن هذا النهج لا يقتصر على بلدان أو مناطق محددة (UNCTAD forthcoming b).

## ٢- أوجه أخرى للتجديد

٤١- تتضمن مجموعة صغيرة من معاهدات الاستثمار الثنائية ابتكارات أخرى في وضع قواعد الاستثمار. والنموذج الجديد لمعاهدات الاستثمار الثنائية لكندا والولايات المتحدة يقدم مثلاً لهذا النهج. وقد ركز التطور المعياري على مجالات متعددة: توضيح أحكام فردية من معاهدات الاستثمار الثنائية؛ توفير المزيد من الشفافية؛ وتحسين مستوى الشفافية والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بتسوية المنازعات.

٤٢- '١' توضيح أحكام فردية من معاهدات الاستثمار الثنائية: فيما تواصل معظم معاهدات الاستثمار الثنائية استخدام لغة معيّنة للغاية في أحكامها المتعلقة بالمعاملة المنصفة والمتكافئة ونزع الملكية، حادت معاهدات استثمار ثنائية أبرمتها مؤخراً كندا والولايات المتحدة عن هذا النهج وصاغت بتفصيل أكبر مضمون بعض الأحكام الجوهرية. ومن الأمثلة على ذلك مراجعة الصيغة التي وضعت بها التزامات تعاهدية جوهرية شتى. والنموذج الجديد لمعاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة بين كندا والولايات المتحدة الذي يتصدى لأوجه التعقيد التقني في تنفيذ الفصل المتعلق بالاستثمار من اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وللمنازعات المتعددة التي تنشأ بين المستثمر والدولة والتي يكون البلدان طرفين فيها، هو نموذج يستخدم لغة تفصل أكثر وتتوسع في المقصود من المعايير المطلقة للحماية، ولا سيما المقياس الأدنى للمعاملة وفقاً للقانون الدولي ونزع الملكية بصورة غير مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن كلا النموذجين لمعاهدات الاستثمار الثنائية مرفقات تحدد المبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة بالتأكد، على أساس كل حالة على انفراد، مما إذا كان قد حدث فعلاً نزع للملكية بصورة غير مباشرة أم لم يحدث.

٤٣- '٢' الشفافية: تناولت معاهدات استثمار ثنائية أبرمتها مؤخراً كندا والولايات المتحدة، صراحة، موضوع الشفافية. وقد تطور بصورة تدريجية الأساس المنطقي الذي تقوم عليه الالتزامات المتصلة بهذا الموضوع ومضمونها. وإلى جانب الاتجاه إلى تصور الشفافية كالتزام لتبادل المعلومات بين الأطراف المتعاقدة، فإن هذا النوع من معاهدات الاستثمار الثنائية يعتبر الشفافية التزاماً متبادلاً بين الدولة المضيفة والمستثمر يقوم على المعامل بالمثل.

---

(١٨) فمثلاً، يقتصر استخدام الاستثناء المتعلق بحماية التنوع الثقافي، بصفة خاصة، على معاهدات الاستثمار الثنائية المتفاوض بشأنها من جانب كندا وفرنسا.

وفضلاً عن ذلك، فإن نطاق الشفافية يتسع ليشمل عملية وضع القواعد الداخلية التي تستهدف السماح للمستثمرين وغيرهم من الأشخاص المعنيين بالمشاركة فيها<sup>(١٩)</sup>.

٤٤ - ٣٠ تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة: ثمة سمة أخرى اتسمت بها معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها مؤخراً كندا والولايات المتحدة، وهي ما أدخلته من تجديد ملحوظ في عملية تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة. ويتضمن ذلك زيادة شفافية إجراءات التحكيم، وجلسات الاستماع العلنية، وإصدار الوثائق القانونية ذات الصلة، والإمكانية المتاحة لمثلي المجتمع المدني لتقديم تقارير موجزة صديقة للمحكمة إلى محاكم التحكيم. وتنص أحكام مفصلة جديدة أخرى على سلوك يستند بصورة أكبر إلى القانون ويكون سلوكاً يمكن التنبؤ به ومنظماً، في مختلف مراحل عملية تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة<sup>(٢٠)</sup>. فمعاهدة الاستثمار الثنائية المبرمة بين الولايات المتحدة وأوروغواي (٢٠٠٥) لا تنص فحسب على إجراء خاص في المراحل الأولى لعملية تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة التي تستهدف تجاهل المطالبات العبثية، لكنها تتوخى أيضاً إمكانية إقامة آلية استئناف لتعزيز تطبيق القانون الدولي في أحكام التحكيم، تطبيقاً أكثر اتساقاً وصرامةً.

### ثالثاً - التطبيقات والتحديات

٤٥ - أدت الزيادة الهائلة في اتفاقات الاستثمار الثنائية إلى تحقيق قدر كبير من الاتساق فيما يتعلق بمبادئها الأساسية ومضامينها. وبصرف النظر عن الفاصل التقليدي بين اتفاقات الاستثمار الثنائية التي تتضمن التزامات بالتححرر أو لا تتضمنها، لا توجد اختلافات رئيسية حول ما يمكن أن يشكل عناصر جوهرية لمعاهدة ما من معاهدات الاستثمار الثنائية وما ينبغي أن يكون المضمون الأساسي لأحكامها. ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من هذا التوافق العام في الآراء، فإن الصورة تزداد تنوعاً عندما ينظر المرء إلى تفاصيل معاهدة استثمار ثنائية منفردة. وفي هذا الصدد، يصح القول إن مستوى الاختلافات بين معاهدات الاستثمار الثنائية قد ازداد في السنوات الأخيرة. وفيما تتعلق بعض الاختلافات بمضمون الأحكام، فإن بعضها الآخر لا يتعلق إلا باختلافات لغوية بسيطة رغم ما يترتب على ذلك أحياناً من آثار هامة.

٤٦ - وتبرز بعض القضايا كتطورات جديدة رئيسية. منها الأخذ بعناصر إضافية لحماية الاستثمار وزيادة التركيز على الشواغل الرئيسية في مجال السياسة العامة كمثل موازن حماية الاستثمارات، وتوضيح الأحكام المدرجة في آحاد المعاهدات، وزيادة الشفافية ووضع قواعد أكثر تفصيلاً بشأن تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة.

٤٧ - والمفروض أن يساهم توطيد الأحكام الأساسية لمعاهدات الاستثمار الثنائية في تيسير عملية وضع القواعد في مجال الاستثمار الدولي، في المستقبل، ومنح المستثمرين الأجانب ضماناً أكبر لما يمكن بصورة معقولة أن يتوقعوا الحصول عليه من البلدان المضيفة فيما يتعلق بحماية الاستثمار. وتعكس زيادة التنوع في معاهدات الاستثمار الثنائية فيما يتعلق

---

(١٩) هذه الالتزامات الشفافة لا تخضع لأحكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار - وهذا يعني أنه لا يمكن للمستثمرين تطبيقها.

(٢٠) يتضمن النموذج الكندي لاتفاق الاستثمار الثنائية مثلاً استمارات للمطالبة بإعفاء محدد لتيسير الإعفاءات التي يشترطها الاتفاق لأغراض ملء المطالبة.

بتفاصيل الاتفاقات، المرونة التي تود البلدان أن تتوخاها في اختيار شركاء لعقد اتفاق ما ووضع اتفاقات انفرادية مناسبة لأوضاعها الخاصة، وأهدافها الإنمائية وشواغل جمهورها. وفضلاً عن ذلك، فمن شأن وضع قواعد أكثر إحكاماً أن يعزز الوضوح القانوني للحقوق والالتزامات ويسد الثغرات القائمة في معاملة الاستثمار الأجنبي ككل.

٤٨ - ومن جهة أخرى، تعني التطورات في المفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية، أيضاً، ظهور نمط جديد في وضع القواعد في مجال الاستثمار الدولي. وبالإضافة إلى النهج المختلفة المتبعة إزاء تحرير الاستثمار في معاهدات الاستثمار الثنائية، يمكن الآن أيضاً التمييز بين الاتفاقات وفقاً لدرجة تعقيدها. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن عدد معاهدات الاستثمار الثنائية التي تنطوي على هياكل أكثر إحكاماً لا يزال يشكل أقلية صغيرة نسبياً. وفضلاً عن ذلك، فإن معاهدات الاستثمار الثنائية هذه قد تبدو، إلى حد ما، مختلفة بصورة أكبر على الورق مما هي عليه في الواقع لأن الغرض منها ليس الحيد بصورة كبيرة عن معاهدات الاستثمار الثنائية التقليدية أو حتى مناقضتها. وبدلاً من ذلك، فإن معاهدات الاستثمار الثنائية هذه التي تنسم بقدر أكبر من التعقيد "تكتفي" بالنص صراحة على ما تفكر فيه ضمناً الأطراف المتعاقدة في اتفاقات تقليدية، عند إبرام المعاهدة. وكل هذا يشير إلى أن هذه الفروق هي أقل أهمية من الفاصل بين معاهدات الاستثمار الثنائية التي تتضمن التزامات بالتححر وتلك التي لا تتضمن مثل هذه الالتزامات.

٤٩ - ومع ذلك، فإن تنوع معاهدات الاستثمار الثنائية وغيرها من اتفاقات الاستثمار الدولية على نحو متزايد يطرح تحديات جديدة تتعلق بالاتساق. وتزداد أهمية خطر عدم الاتساق بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تفتقر للدراية والقدرة على التفاوض في وضع قواعد في مجال الاستثمار والتي قد يتعين عليها التفاوض بالاستناد إلى اتفاقات تخرج عن نموذج اتفاقات الأطراف التي تتفاوض معها (UNCTAD, 2006b). وكانت البلدان النامية قد أبرمت في السابق أنواعاً مختلفة من اتفاقات الاستثمار الثنائية وفقاً لما إذا كان شريكها في المعاهدة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة قد أدرج التزامات التأسيس أم لم يُدرجها. وأدت اتفاقات الاستثمار الثنائية الأكثر تعقيداً التي أبرمت مؤخراً إلى إضافة طبقة من عدم الاتساق المحتمل.

٥٠ - وأحد الأمثلة على ذلك هو حالات اللجوء بصورة أكثر تواتراً إلى إدراج استثناءات في معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة مؤخراً. وقد يعني ذلك أن التدابير التي يتخذها بلد نام لحماية قيم عامة محددة (مثال ذلك الأمن الوطني أو البيئة) لا تخضع لنظام بعض معاهدات الاستثمار الثنائية في حين يتم تغطيتها في معاهدات استثمار ثنائية أخرى (أو اتفاقات استثمار دولية أخرى). والمثال الآخر هو تفسير المعايير الدولية الدنيا وفقاً لمبادئ القانون العرفي الدولي في معاهدات استثمار ثنائية أبرمتها مؤخراً كندا والولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن الغرض من هذه الشروط التفسيرية إنما هو توضيح مضمون الحكم وهو بالتالي لا يستهدف إدخال تعديلات موضوعية، فإنه قد يكون لها، رغم ذلك، أثر حاسم على إجراءات التحكيم. ونتيجة لذلك، قد تتوصل المحاكم إلى استنتاجات مختلفة تتعلق بقانونية نفس الترتيب أساساً الذي يتخذه البلد المضيف وفقاً لما إذا كانت معاهدة الاستثمار الثنائية تتضمن بياناً تفسيرياً أم لا.

٥١ - ولا يُعرف بعد ما إذا كان التطور المقبل لمعاهدات الاستثمار الثنائية سيؤدي إلى التقاء تدريجي فيما بين النماذج المختلفة. وسيعتمد ذلك، إلى حد كبير على التطور المقبل في منازعات الاستثمار. وتعكس العديد من التغييرات الأخيرة التي أدخلتها كندا والولايات المتحدة على معاهداتها الثنائية للاستثمار، خبرة كلا البلدين في مجال التحكيم. وفي حال أصبح عدد متزايد من البلدان أطرافاً مدعى عليها في منازعات الاستثمار وفي حال رأت هذه البلدان أن محاكم التحكيم تتمتع بسلطة تقديرية كبيرة للغاية في تفسير أحكام معاهدات الاستثمار الثنائية،

فقد ترغب في اتباع النهج الذي اتبعته كل من كندا والولايات المتحدة. ومع ذلك، من المحتمل أن تؤدي الزيادة الكبيرة في أحكام التحكيم أيضاً إلى توثيق السوابق القضائية التي تجعل نتيجة التحكيم في المستقبل أمراً ميسور التنبؤ به بصورة أكبر ويحظى بقبول أكثر وبالتالي يقلل من الحاجة إلى بيانات تفسيرية تُدرج في معاهدات الاستثمار الثنائية (UNCTAD, forthcoming a).

٥٢ - وقد يسهم في المرحلة الراهنة مبدأ الدولة الأكثر رعاية المدرج في معظم معاهدات الاستثمار الثنائية في تعزيز الاتساق بين اتفاقات مختلفة. وقد يكفل، من حيث المبدأ على الأقل، بأن يعامل الاستثمار الوارد من بلد طرف في معاهدة استثمار ثنائية تقوم على أساس مستوى الحماية "الأدنى" معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة التي يلقاها استثمار من بلد طرف في معاهدة استثمار ثنائية تقوم على أساس مستوى الحماية "الأعلى". ولذلك فقد يكون لمبدأ الدولة الأكثر رعاية أثر على "إيجاد فرص متكافئة" للحماية المقدمة إلى المستثمرين من مختلف الجنسيات.

٥٣ - وتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية على معاهدات الاستثمار الثنائية بدرجات متفاوتة من التعقيد يمكن أن يكون مهمة صعبة. فمن جهة، قد يعني أن حكم معاهدة الاستثمار الثنائية الذي يتسم بأقصى درجة من التعقيد يصبح قابلاً للتطبيق. وقد يكون هذا هو الحال مثلاً إذا منحت معاهدة استثمار ثنائية واحدة مستثمرين أجانب حقوقاً إضافية فيما يتعلق بالشفافية أو فيما يتعلق بإجراءات تسوية المنازعات. ومن جهة أخرى، فقد تعني زيادة تعقيد معاهدة استثمار ثنائية واحدة، أيضاً، الحد من مستوى حماية الاستثمار بالمقارنة مع معاهدات استثمار ثنائية أخرى، يغدو معها حكم معاهدات الاستثمار الثنائية هذا غير قابل للتطبيق<sup>(٢١)</sup>. وسياسة الاتساق هذه المتبعة من خلال شرط معاملة الدولة الأكثر رعاية قد تجعل الجهود التي تبذلها أطراف متعاقدة للتمييز بين معاهدة الاستثمار الثنائية التي هي طرف فيها واتفاقات أخرى، جهوداً لا طائل من ورائها. كما ينبغي الإشارة إلى أن نطاق وأثر شرط الدولة الأكثر رعاية أصبح غير أكيد في ضوء بعض أحكام التحكيم المتضاربة التي صدرت مؤخراً<sup>(٢٢)</sup>.

٥٤ - وثمة تحدٍ آخر تواجهه البلدان النامية في المفاوضات المقبلة المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية ألا وهو أن عدداً متنامياً منها بصدد التحول إلى مصدر لرؤوس الأموال. ونتيجة لذلك، فإن هذه البلدان لا تهتم فحسب بضمان مرونة كافية لنفسها في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. بل أنها تسعى أيضاً إلى توفير قدر وافٍ من الحماية لمستثمريها في الخارج. والتوفيق بين هاتين المصلحتين المحتمل تضاربهما قد لا يكون سهلاً.

٥٥ - كما أن هناك تحدياً آخر تطرحه الموجة الناشئة من التدابير الجديدة في مجال السياسة العامة تستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان، بما في ذلك إعادة تأمين الصناعات الوطنية وإعادة ظهور الشواغل المتعلقة بالأمن الوطني والسيادة الوطنية. وهذا يطرح السؤال المتعلق بمعرفة كيف يمكن أن تؤثر هذه التطورات الجديدة على معاهدات الاستثمار الثنائية في المستقبل بصفة خاصة وعلى وضع قواعد في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية بصفة عامة. وعلى حين أن من

---

(٢١) مثلاً، إذا تضمنت معاهدة الاستثمار الثنائية ألف التزاماً غير مشروط بالمعاملة معاملة منصفة ومتكافئة وتنص معاهدة الاستثمار الثنائية بآء على أن مثل هذه المعاملة لا تتعلق إلا بالمعايير الدنيا الدولية فإن شرط الدولة الأكثر رعاية في معاهدة استثمار ثنائية بآء قد يلغي هذا البيان. وقد تكون النتيجة مماثلة إذا تضمنت معاهدة الاستثمار الثنائية استثناءً محددًا والأخرى لا تتضمن مثل هذا الاستثناء.

الممكن أن توجه نداءات إلى إعادة تعزيز أحكام المعاهدات، هناك أيضاً عزوف متزايد عن عقد التزامات تحد من سيادة البلدان على مواردها الطبيعية أو تؤثر على قطاعات أخرى ذات أهمية استراتيجية.

## رابعاً - المضي قدماً

٥٦- تطرح عملية وضع قواعد في مجال الاستثمار الدولي تحديات خاصة بالنسبة للبلدان النامية. ويترتب على هذا الوضع ازدياد الحاجة إلى إجراء بحوث وتحليل للسياسة العامة، فضلاً عن بناء القدرات، لمساعدة البلدان النامية في تقييم آثار مختلف خيارات السياسة العامة قبل إبرام اتفاقات جديدة، تحدد الالتزامات المحتملة المنبثقة عنها وتوعز بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها. كما أن من بين المهام الحيوية الأخرى إجراء تحليل دقيق للسياسة العامة المتبعة إزاء تطور عالم اتفاقات الاستثمار الدولية يعالج التحديات التي تطرحها أوجه عدم الاتساق العامة وزيادة بناء توافق الآراء الدولي بشأن قضايا رئيسية تتعلق بالتنمية. ويتضمن ذلك إجراء مزيد من البحوث بشأن الاتجاهات الناشئة المتعلقة بالمبادئ المعترف بها دولياً في وضع قواعد في مجال الاستثمار وتحديد عناصر مشتركة.

٥٧- ويمكن متابعة هذه المسألة بإنشاء فريق دائم من الخبراء تابع للأونكتاد معني باتفاقات الاستثمار والتنمية الدولية يركز على قضايا عامة في مجال وضع قواعد الاستثمار الدولي. ويمكن أن تتضمن مهامه ما يلي: ١- رصد وفحص عالم الاتفاقات الاستثمارية الدولية المتنامي بسرعة، بما في ذلك تطور السوابق القضائية المترتبة على منازعات الاستثمار؛ ٢- تحديد أهم أوجه التشابه والاختلاف في معاهدات الاستثمار الثنائية؛ ٣- تحليل الآثار المترتبة على المشاكل الكامنة في النظام والمتعلقة بأعمال ترقيع اتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك أوجه عدم الاتساق في النظام؛ ٤- إيلاء اهتمام خاص للجانب الإنمائي لهذه المشاكل؛ و٥- تيسير التعاون المتعدد الأطراف في مجال رسم السياسة الاستثمارية الدولية. ويمكن الاضطلاع بعبء كهذا عملاً بقرار الدورة العاشرة للجنة، الذي ينص على أمور منها أنه "ينبغي أن يقوم الأونكتاد بدور المنسق الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة في معالجة المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وأن يستمر في توفير الحفل اللازم لتعزيز فهم المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي [...] (أضيف التوكيد) (٢٣). فضلاً عن ذلك، دعا كل من فريق الشخصيات البارزة التابع للأونكتاد واستعراض منتصف المدة إلى إنشاء أفرقة خبراء دائمة (٢٤).

٥٨- ومن شأن إنشاء فريق خبراء دائم كهذا أن ييسر عملية تبادل الخبرات والآراء بشأن هذه القضايا والعمل على صياغة صكوك سياسة دولية تواكب عملية وضع القواعد في مجال الاستثمار على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والأقليمية. وقد يسهم هذا في الأجل الطويل، في إجراء مناقشة ممكنة في المستقبل تتعلق بنهج متعددة الأطراف إزاء نظام دولي للاستثمار وبعده الإنمائي، على النحو الذي تعكسه توصيات تقارير فريق الشخصيات البارزة للأونكتاد واللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة (٢٥).

(٢٣) انظر الوثيقة TD/B/COM.2/71 الصادرة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، الفقرة ٨.

(٢٤) انظر تقرير فريق الشخصيات البارزة التابع للأونكتاد (٢٠٠٦)، الفقرة ٦٢ والتوصية رقم ١٤؛ والأونكتاد (الفقرة ٣٢ ز) من (UNCTAD 2006c).

(٢٥) انظر وثيقة منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤.

## المراجع

منظمة العمل الدولية (٢٠٠٤)، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة (جنيف: منظمة العمل الدولية) متاح على الموقع: <http://www.ilo.org/public/english/fairglobalization/report/index.htm>.

Robinson, Patrick (1998). "Criteria to test the development friendliness of international investment agreements", *Transnational Corporations*, vol. 7, no.1 (April 1998), pp. 83–89.

Schreuer, Christoph (2006). "Diversity and harmonization of treaty interpretation in investment arbitration", *Transnational Dispute Management*, Vol. 3, No. 2 (April), pp. 1–56.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (forthcoming a). "Latest developments in investor-State dispute settlement", *IIA Monitor*, No. 4 (UNCTAD/WEB/ITE/IIT/2006).

\_\_\_\_\_ (forthcoming a). *Bilateral Investment Treaties 1995–2005: Trends in Investment Rulemaking* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication.

\_\_\_\_\_ (2006a). *Investment Provisions in Economic Integration Agreements* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, UNCTAD/ITE/IIT/2005/10.

\_\_\_\_\_ (2006b). "Developments in international investment agreements in 2005", *IIA Monitor*, No. 2 (UNCTAD/WEB/ITE/IIA/2006/7).

\_\_\_\_\_ (٢٠٠٦ ج) تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثالث من دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين (استعراض منتصف المدة) المجلد الأول (جنيف: وثائق الأمم المتحدة TD/B(S-XXIII)/7 (المجلد الأول)، ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

\_\_\_\_\_ (٢٠٠٥ أ) التعاون في بين بلدان الجنوب في إطار ترتيبات الاستثمار الدولية: سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية (نيويورك و جنيف: الأمم المتحدة)، مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.D.26.

\_\_\_\_\_ (2005b). *Investor-State Disputes Arising from Investment Treaties: A Review. UNCTAD Series on International Investment Policies for Development* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.06.II.D.1.

\_\_\_\_\_ (2005c). *The REIO Exceptions in MFN Treatment Clauses. UNCTAD Series on International Investment Policies for Development* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.05.II.D.1.

\_\_\_\_\_ (2005d). "Latest developments in investor-State dispute settlement", *IIA Monitor*, No. 4 (UNCTAD/WEB/ITE/IIT/2005/2).

\_\_\_\_\_ (٢٠٠٢). "تقرير اجتماع الخبراء المعني بالخبراء المكتسبة بشأن النهج الثنائية والإقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر" (جنيف: الأمم المتحدة)، وثيقة الأمم المتحدة، رقم TD/B/Com.2/EM.11/3.

\_\_\_\_\_ (1998). *Bilateral Investment Treaties in the Mid-1990s* (New York and Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.98.II.D.8.

\_\_\_\_\_، تقرير فريق الشخصيات البارزة التابع للأونكتاد (٢٠٠٦). تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية (جنيف: الأمم المتحدة).